فقه أهل البيت عليهم السلام

فصليّة فقهيّة تخصّصيّة

الطبعة الثالثة

عدد خاص

الشهيد الصدر ... الفقيه المجدد

- فقه النظرية لدى الشهيد الصدر قدس سره
- الشهيد الصدر قدس سره ونظرية تفسير النصّ
- معالم الإبداع الاصولي عند الشهيد الصدر قدس سره
- الشهيد الصدر قدس سره والدستور الإسلامي
- المنهج النقدي في مدرسة الشهيد الصدر قدس سره
- مناقشات مع الدكتور حسن حنفي

٢٠

العدد العشرون - السنة الخامسة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م

الشهيد الصدر قدس سره

ونظرية تفسير النصّ [1]

❑ *الشيخ أحمد الواعظي*

ترتبط المعارف الدينية على اختلافها ارتباطاً عميقاً ووثيقاً بمقولة «فهم النص» وتفسيره.

ويعتبر الفقه والكلام وتفسير القرآن الكريم من العلوم التي تُعنى بهذه المقولة على نطاق واسع وكبير.

إننا لو تجاوزنا تفسير القرآن الذي يعتمد تماماً على فهم النص لوجدنا أنّ الكثير من المسائل الفقهية والقضايا الكلامية ـ وعلى مستوى واسع ـ قد تبلورت عن طريق الرجوع إلى المتون المقدسة، وفي الوقت نفسه نجد ان بعض الاستدلالات الفقهية والكلامية ليست حصيلة الفهم المباشر للآيات والروايات وليس لفهم النص تأثيراً مباشراً فيها.

إن ارتباط المعارف الدينية بفهم وتفسير النص يدلل بوضوح على مدى الحاجة والضرورة لتشكيل وتدوين علم مشتمل على الأُصول والضوابط والقواعد الحاكمة على فهم النص.

والضرورة المزبورة يمكن إدراجها في فرع من فروع المعرفة تحت عنوان

مقدّمات التفسير أو مقدّمات الكلام أو مقدّمات علم الفقه.

إلّا أنّنا نجد في العالم الاسلامي أنّ الابحاث التي ترتبط بفهم النص تطرح بشكل كلاسيكي غالباً في علم الأُصول الذي يلعب دوراً تمهيدياً بالنسبة لعلم الفقه. إلّا أنّنا مع ذلك نلاحظ أنّ بعض الابحاث التي تتعلق بالالفاظ وفهمها تطرح و بشكل استطرادي في علم المنطق واحيانا في مقدمات بعض التفاسير، لكن مع ذلك فالسنة الرائجة والغالبة قائمة على بحث وتنقيح الابحاث المرتبطة بفهم النص في علم اصول الفقة ولا تزال أمثال هذه المباحث تحوز على قسم مهم من الدراسات الأُصولية.

امّا في الوسط الغربي فقد لعب علم الهرمنيوطيقيا في بدايات ظهوره هذا الدور أيضاً في القرن السابع عشر كفرع من فروع المعرفة التي تقوم بدعم ومساندة العلوم المبنية على اساس تفسير النص. لقد جرى وضع علم الهرمنيوطيقيا في كافة فروع العلوم كمرشدٍ تدرج فيه أُصول وقواعد ومنهج فهم وتفسير النص الذي يُعنى به كل علم من هذه العلوم.

بيد انّه وبمرور الزمان استفحل الرأي القائل بعدم الحاجة إلى تدوين كتب موجهة كهذه لكل فرع من فروع المعرفة وأنّه يمكن ضبط علم فهم النصوص مرة واحدة تحت عنوان «القواعد العامة في فهم النص»، وايجاد علم واحد ـ باسم نظرية فهم النص [الهرمنيوطيقيا] ـ يوضح طريقة فهم وتفسير كل نص.

ولم تقف نظرية فهم النص في سيرها التاريخي عند هذا الحد، بل ظهرت اتجاهات متنوعة يحتاج الحديث عنها مفصلاً إلى مجال آخر.

ونظراً للتحولات الكثيرة التي طرأت في دائرة هذا العلم فقد أصبحت نظرية فهم النص مورداً لاهتمام الاتجاهات والمذاهب المتعددة.

وقد تسبب هذا الاهتمام بطرح أسئلة عديدة وجديدة، ومن ثمّ عرض

نظريات تفسيرية جديدة تشكل جواباً مناسباً عن تلك الأسئلة والنظريات والرؤى التفسيرية، كما اتضح أنّه لابد من ترميم النظرية التفسيرية الجامعة بنحو يتبين وبوضوح فهم النص بحيث تظهر لفهم النص عند تحليل ماهيته ابعاد أُخرى مختلفة.

إنّنا في هذا المقال ـ ومن خلال عرض أهم الاسئلة التي تطرح اليوم فيما يرتبط بظاهرة فهم النص وتفسيره ـ سوف نحاول تبيين النظرية التفسيرية للشهيد الصدر ﷺ والوقوف عند الجواب عن الكثير من تلك الاسئلة على ضوء هذه النظرية وتحليلها.

ومن الجدير ذكره أن نظرية الشهيد الصدر التفسيرية هي نفس النظرية الرائجة عند الأُصوليين، والامتياز الوحيد الذي يمتاز هذا الشهيد السعيد به هو سبقه لغيره في الإهتمام بالإشارة إلى بعض النكات الدقيقة المرتبطة بنظرية فهم وتفسير النص، مضافاً إلى بيانه الواضح والصريح لنظرية علماء الدين التفسيرية المقبولة لديهم.

وقد جعلنا محور الحديث في تحليل آراء الشهيد الصدر ﷺ كتاب «بحوث في علم الأُصول» الذي يمثل دورة كاملة في سبع مجلدات لدرسه الخارج في الأُصول.

تفسير النص والأسئلة الجديدة:

لقد شهدت دراسات الهرمنيوطيقيا المعاصرة نمواً وتطوراً ملحوظاً في القرن العشرين وقدمت مجموعة كبيرة من الأسئلة فيما يتعلق بعمليات فهم وتحليل النص. ولم تكن هذه الأسئلة سوى أسئلة عامة ولا تستهدف فهم خصوص النصوص الدينية، بل تشمل أبحاثها المطروحة كل نص أعم من كونه ادبياً أو قانونياً أو تاريخيا أو دينياً، وهذه الاسئلة ترسم في الواقع الأبعاد التي يمكن طرحها في النظرية التفسيرية، فإنّ كلّ نظرية تفسيرية لابد

أن تقدّم جواباً واضحاً عن تلك الاسئلة، لكي يمكن الحكم عليها بأنها نظرية عامة في باب تفسير وفهم النص.

وسوف نشير هنا اشارة مختصرة لبعض تلك الاسئلة بدون التزام بمراعاة الترتيب فيها تبعاً للتقدم والتأخر المنطقي.

١ ـ ما هو الهدف من الرجوع إلى المتن والقيام بتفسيره؟ وهل نحن بصدد البحث عن مراد و مقصود المؤلف؟ هل نريد من متابعته ومماشاته فتح باب نحو عالمه الذهني؟ ألا يمكن الاغماض عن مؤلف النص والمتكلم وصرف النظر نحو النص نفسه كأمرٍ واقعي مغاير للمؤلف الموجد لهذا النص والذي يتكلم معنا، وبالتالي صرف النظر عن العالم الذهني للمؤلف ومراده والتوجه نحو النص والشروع بتفسيره وفهمه؟

وبعبارة أُخرى: هل يمكن اعتبار النص ظاهرة ناتجة عن الدرج الخاص للألفاظ والكلمات القابلة للتفسيرات المتعددة؟ وهل يمكن اعتبار مراد ومقصود المؤلف واحداً من تلك التفسيرات الممكنة لهذه الظاهرة، مع إمكان التفسيرات الأُخرى أيضاً بحيث لا نكون ملزمين ومقيّدين بالبحث عن فهم وتفسير مراد المؤلف من هذا النص، بل بامكاننا استنطاق النص وتفسيره بما يغاير حتى فهم ومراد المؤلف؟!

٢ ـ ما هو دور المفسّر في فهم النص؟ وهل لابد أن يكون منفعلاً مع النص صاغياً له فيما يكون هدفه الوحيد من ذلك هو درك ما يهتف به النص عن طريق معرفته بمعاني الالفاظ والاصول والقواعد الادبية؟ أو أنّه يشترك بجد ويتدخل في ايجاد معنى النص ويكون لمخيلته دخل في ايجاد محتوى هذا النص؟

إنّه ـ وعلى أساس بعض النظريات التفسيرية ـ ليس المفسّر حيادياً بل إنّ له دوراً مهماً في عملية فهم النص، ووفقاً لذلك فلا تمثل معرفته بعلم اللغة

والاصول والقواعد الادبية والعقلائية العنصر الوحيد الحاكم على قانون المحاورة وفهم النص، بل انّ له ولاستعداده الذهني دوراً أيضاً في تعيين محتواه.

٣ ـ هل هناك دور لخليفة المفسّر ومعلوماته في عملية فهم النص؟ وهل يمكن الحصول على فهم خالص وصافي من الشوائب؟ وهل يمكن الحصول على الفهم المزبور للنص بحذف ما يفترضه ذهن المفسّر وخلفياته العلمية؟

يعتقد البعض من المنظّرين الهرمنيوطيقيين في المقام ان الفهم بشكل عام وفهم النص بشكل خاص يكون دائماً مشوباً بفرضيات المفسّر القبلية وبخلفيته العلمية، وإن فهم النص متعذر مع استبعاد ما يعلمه المفسر، بل حقيقة الأمر أنّ جميع التفاسير والافهام إنّما هي تفاسير بالرأي، وان الفهم بدون التفسير بالرأي غير ممكن.

٤ ـ ما هو منشأ سوء الفهم والتفسير الخاطىء للنص؟ هل منشأ ذلك ذهنية المفسّر وخطأ مخزوناته المعرفية في ذهنه أو ان «لسوء الفهم» عللاً واسباباً أُخرى تفسر على ضوئها ظاهرة الفهم الخاطئ؟

٥ ـ إن بين المفسّر للنص وبين النص نفسه فاصل زمني، فالنصوص الدينية ذات امتداد تاريخي غالباً ومعه فمن اين نعلم ان ما فهمه المفسرون مطابق لمحتوى النصوص ومعانيها الواقعية؟ إذ قد يكون ما فهمه المفسّر لهذا النص متأثراً بثقافته المعاصرة ويكون هذا النحو من التفكير مغايراً للثقافة والتفكير المحيط والمعاصر للنص وتدوينه. وبعبارة أُخرى كيف يمكن ملء الفراغ الزمني بين المفسر والنص وبالتالي كيف يمكن الحصول على فهم واقعي له؟

يعتقد البعض ان هذا الفراغ الزمني غير قابل للملأ اساساً، وان الافق الفكري للمفسر وما يفهمه من معانٍ متفاوت مع افق ومعنى النص، وبالتالي

فليس لنا طريق نحو درك ما يطابق الواقع من حيث المعنى، والفهم المطابق للواقع من النص هو أمرٌ غير ممكن أبداً.

٦ ـ ما هو الظهور اللفظي وكيف يوجد وما هو محله من مقولة فهم النص؟

ان هذه الاسئلة التي هي اهم ما طرح في باب فهم النص لم نجد لها جواباً واحداً، وعليه فنحن لا نواجه نظرية تفسيرية واحدة، ومن هنا سوف نحاول في هذا المجال تقريب النظرية التفسيرية للشهيد الصدر ﷺ التي تطابق ما عليه علماء الاصول لنجد من خلال ذلك أجوبةً واضحةً لتلك الاسئلة، وسوف نتعرض إجمالاً لنظريته التفسيرية ضمن تحليل الجهات الخمس التالية:

١ ـ دور الظهور اللفظي في فهم النص:

إنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى ووجود الدلالة اللفظية من اهم الأُسس في نظرية فهم النص عند علمائنا الاصوليين، حيث يبدأ فهم النص بدرك الظهور اللفظي الناشىء من العلاقة بين اللفظ والمعنى، وعلاقة اللفظ بالمعنى المتجذرة في وضع كل لفظ لمعنى أو معاني خاصة تُهيء الأرضية لاستعمال الالفاظ لغرض تفهيم المعنى والمقصود، وبسبب هذا الاستعمال يمكن ملاحظة امرين:

الأوّل: ما يرتبط بالمخاطب والسامع وهذا ما يسمى بالدلالة والظهور.

الثاني: ما يرتبط بالمتكلم والمؤلف، وهذا ما يسمى بالاستعمال[٢].

امّا الأوّل اعني الدلالة: فقد تنشأ من الوضع الخاص للفظ في معنى، وهذا ما يسمى بدلالة الالفاظ على المعنى الحقيقي، وتشكل الألفاظ هنا وبشكل مباشر ـ بلا دخالة واسطة أو قرينة ـ الدلالة والظهور للكلام، وقد تدل الالفاظ فيه على معانٍ مجازية مما لا يكون ناشئاً من الوضع بل يحصل ويتشكّل

بسبب ما يحف بالكلام من القرائن.

إن اللفظ ـ بطبعه الاولي ـ له صلة وثيقة بالمعنى الحقيقي، وهو ظاهر فيه.

امّا علاقته بمعناه المجازي فهي في طول علاقته بالمعنى الحقيقي، فكل معنى مجازي مسبوق بمعنى حقيقي، والمناسبة بين المعنى الحقيقي واللفظ مناسبة مباشرة وغنية عن وجود واسطة، في حين ان المناسبة بين اللفظ والمعنى المجازي والدلالة المتشكلة للكلام والقائمة على هذا المعنى المجازى تكون بحاجة دائماً إلى واسطة وقرينة.

بناء على ذلك ترجع دلالة اللفظ على المعنى ـ سواء المعنى الحقيقي والمجازي ـ إلى نحوٍ من العلية والسببية، أي ان الوجود اللفظي الذهني سبب للوجود الذهني للمعنى، وهذا السبب يحصل في الاستعمال الحقيقي على إثر وضع الالفاظ للمعاني، امّا في الاستعمال المجازي فيأتي بمعونة القرينة (٣).

ثمّ إنّ هناك في كل كلام دلالات وظهورات ثلاثة:

أ ـ «الظهور التصوري» الحاصل نتيجة السماع ورؤية اللفظ والذي يحصل في الذهن على أساس الوضع حتى لو كان المتلفظ به غير ذوي الشعور.

ب ـ «الظهور التصديقي الاستعمالي» الذي يدل على ارادة المتكلم والمنشئ (المؤلف) اخطار المعنى والمدلول التصوري في ذهن المخاطب، وشرط تحقق مثل هكذا دلالة وجود متكلم ومؤلف عاقل ذي قصد وارادة.

جـ ـ «الظهور التصديقي الجدي» والذي يدل على ان المتكلم والمؤلف لا يقصد الهزل بل يقصد ويريد المعنى ومدلول الكلام قصداً وإرادةً جدّيين، وهذه الدلالة التصديقية اكثره محدوديةً وأخص من الدلالة التصديقية الأُولى، لوجود الظهور التصديقي الاولي في بعض الموارد مثل الهزل بدون ان يكون هناك قصدٌ جديٌ بالنسبة للمعنى المفاد (٤).

وأمّا الثاني أعني الاستعمال: فكما ان هناك ثلاثة انواع من الظهورات والدلالات في جانب السامع والمخاطب فكذلك الأمر في جانب المتكلم ومقولة الاستعمال هناك أيضاً ثلاثة انواع من الارادة، وهي:

١ ـ «الارادة الاستعمالية» التي لا يصدق الاستعمال بدونها، والمراد بها ارادة التلفظ بلفظ، ومن حيث إنّ هذا اللفظ وبحسب طبعه وذاته له صلاحية ايجاد صورة المعنى في الذهن.

٢ ـ «الارادة التفهيمية» والمراد بها ارادة تفهيم المعنى بسبب استعمال اللفظ واخطاره في ذهن المخاطب، والفرق بين هذه الارادة والارادة الاستعمالية هو في ان اخطار المعنى وتفهيمه في الإرادة الإستعمالية شأني واقتضائي في حين أنّ ذلك في الارادة التفهيمية فعلي.

كما أنّ اللفظ في الارادة الاستعمالية يكون مُعَدّاً فقط لاخطار المعنى في ذهن المخاطب، وأمّا في الارادة التفهيمية فإنّ مثل هذا القصد التفهيمي متحقق فعلاً.

٣ ـ «الارادة الجدية» وهي توجد فقط في موارد تكون فيها الجملة المستعملة تامة، وهي أخص من موارد الارادة التفهيمية، فالشخص الهازل ذو ارادة تفهيمية وان لم يكن ذا إرادة جدية[٥].

إن الظهور الناشئ من الكلام حجة ومعتبر، ودليل هذه الحجّية وهذا الاعتبار هو القاعدة والمبنى العقلائي المسمى بـ «اصالة الظهور»، وهنا نواجه هذين السؤالين:

الأوّل: ما هو المراد من هذا الأصل العقلائي؟ وأي ظهور ودلالة من هذه الظهورات الثلاثة حجة ومعتبر؟

الثاني: ما هو المناط في حجّية الظهور؟ وما هو الوجه في منح العقلاء

الحجّية لظاهر الكلام؟

١ ـ ١: اصالة الظهور:

قرّبنا في بحث أقسام الظهور والدلالة الانواع الثلاثة لظهور الكلام. ان محتوى اصالة الظهور في نظر السيد الشهيد الصدر ﷺ هو اعتبار التطابق بين مدلول الكلام التصوري من جهة ومدلوله الاستعمالي مع المراد الجدي من جهةٍ أُخرى (٦).

والحقيقة هي أن الالفاظ ـ وبسبب العلاقة بينها وبين المعاني ـ كاشفة بشكل طبيعي عن المراد الاستعمالي للمعاني. أي ان للالفاظ وبالتبع ظهور تصديقي أولي، إلّا انّه لمّا كان كشف الالفاظ عن طريق الظهور التصديقي الاولي أمر ظني غير قطعي يُطرح السؤال التالي: من اين جاء اعتبار هذا الظن وهذا الكشف؟ وما هو الدليل الذي يجعلنا نعتمد هذا الظن ونعتبر على اساسه المدلول التصوري للكلام متعلقاً لإرادة المتكلم التفهيمية؟

سنحاول هنا إثبات اعتبار مثل هذا الكشف والظن عند العقلاء، وذلك تمسكاً بالقاعدة العقلائية المسماة بأصالة الظهور، وعليه فمورد وموضوع أصالة الظهور في هذه المرحلة من الفهم هو الظهور والدلالة التصديقية الاستعمالية.

ومن جهة أُخرى الظهور التصديقي الاستعمالي ـ وبشكل طبيعي ـ كاشف ظني عن المراد الجدي للمتكلم، والشاهد على ذلك هو ان عدم التطابق بين الظهور التصديقي الاستعمالي مع المراد الجدي في المحاورات بحاجة إلى قرينة وشاهد، وإلّا فالامر فيه ـ وبشكل طبيعي ـ هو ما ذكرنا، بمعنى ان ما قصد المتكلم تفهيمه إنّما هو المراد الجدي المقصود له، ولما كان هذا الكشف ظنياً وبحاجه إلى دليل لاثبات حجيته واعتباره فقد تمسكوا هنا أيضاً ـ وللمرة الثانية ـ بأصالة الظهور باعتبار كونها اصلاً عقلائياً، أي ان العقلاء يعتبرون مثل هذا

الظن، ويرون ان الظهور التصديقي الاستعمالي كاشف عن المراد الجدي.

وعلى اساس هذا التقريب يكون موضوع ومورد اصالة الظهور الثانية الظهور والدلالة التصديقية الجدية، وبناء على ذلك فقد جرى استعمال أصالة الظهور في كل كلام في مرحلتين.

وعلى اساس هذا التحليل يكون دليل حجّية الظواهر هو سيرة العقلاء، فانهم - وطبقاً لطبعهم العقلائي - لا يكتفون في مقام التفهيم والتفاهم بالتصريحات والنصوص فقط بل يأخذون ظواهر الكلام ايضاً بنظر الاعتبار، ويعتبرون ذلك أمارة على كشف المراد الجدي للمتكلم، والشهيد الصدر هنا يعتمد على هذه النكتة وهي أن العمل بالظواهر وبمحتوى هذه السيرة العقلائية - أصالة الظهور - ليس تعبداً عملياً محضاً من جهة العقلاء وإنّما هو على اساس ملاك الكاشفية والطريقية الموجودين في الظهور(٧).

إن أمارية الظهور في مقام الكشف عن المراد قائمة على اساس الغلبة النوعية، بمعنى ان المتكلمين - نوعاً - يستعملون الالفاظ في معانيها الحقيقية إلا ان تكون هناك قرينة على الخلاف(٨). ثمّ إن المراد الجدي أمر واقعي وللظهور كشف واقعي عنه إلّا انّه ليس بتعبدي، وطبعاً فإنّ درجة هذا الكشف غير قطعية ولا يقينية وإنّما هي ظنية تصيب غالباً المراد الجدي.

إنّ الغلبة النوعية ومصادفة هذا الظن للواقع - المراد الجدي - يقتضيان اغماض العقلاء - وبشكل عام - عن احتمال عدم كشف الظهور للواقع واحتمال الخطأ في فهم المراد عن طريق الظهور، وبناءً على هذا الاعتبار الدائمي للظن الناشئ عن الظهور، يشكّل هذا البناء العقلائي ما يسمّى حجّية الظهور (أصالة الظهور).

٢ - ١: الظهور الذاتي، الظهور الموضوعي:

قسموا الظهور إلى ذاتي وموضوعي، ويسمى الظهور الذاتي (Subsectre)

بالظهور الشخصي أيضاً، والظهور الموضوعي (Obsective) بالظهور النوعي.

إن أحد الأبحاث التي اهتم بها الشهيد الصدر ﷺ أكثر من غيره والتي يمكن اعتبارها من ابتكاراته الاصولية هي هذه المسألة، وهي ان الظهور الشخصي هل هو موضوع ومحور أصالة الظهور أو انّ موضوع اعتبار الظهورات هو الظهور النوعي والموضوعي للكلام ؟

والمراد من الظهور الذاتي هو الظهور الحاصل في ذهن كل شخص شخص عند مواجهته للنص و الكلام، ومن الظهور الموضوعي، الظهور الذي يشترك في فهمه أهل العرف والمحاورة، بحيث أنّ كل افراد ذلك العرف - بنوعهم - يفهمون ذلك الكلام على نحو واحد.

وقد لا يطابق الظهورُ الشخصي الظهورَ النوعي، وذلك لكون الانسان دائماً في معرض التأثر بالظروف والاحوال والملابسات والمحيط الثقافي وغير ذلك، وهذا التأثر يُوجد أُنساً ذهنياً خاصاً في ذهن الانسان بحيث يصبح ما يفهمه أحياناً مغايراً لما يفهمه العرف ونوع البشر وعلى اساسه يفترق الظهور الذاتي عن الظهور الموضوعي.

إن الظهور الذاتي أمر نسبي ولذلك يكون مختلفاً من فرد لآخر، والسرّ في نسبيته هو انّه لا واقع له سوى ذاك الذي في ذهن الاشخاص أنفسهم، وبالتالي يكون تنوع الأذهان موجباً لتنوع الظهور الذاتي والشخصي، في حين ان الظهور الموضوعي حقيقة مطلقة وثابتة.

والظهور النوعي أمر واقعي يحتم علينا فهمه ودركه وتشخيصه، ومن الممكن تحصيل هذا الأمر الواقعي، ومعه يكون ما يبذله المفسّر والمخاطب من جهد متجهاً نحو ادراك ذاك الأمر الواقعي حقيقةً.

ان السرّ في واقعية وثبوت هذا الظهور هو كونه مشتركاً بين أهل العرف

حصيلةَ قوانينٍ ثابتةٍ ومعينةٍ جرى قبولها في مقام المحاورة والتخاطب لدى الجميع، وحينئذ فالظهور الموضوعي ظهور يشكّل لدى جماعة من الأفراد لغةً خاصةً، ولذا فانّه يعقل الشك في الواقعية التى يطلبها المخاطب والمتكلم ويبحثا عنها، وذلك لأن من الممكن ان لا يكون المخاطب والمفسّر قد احرزا الظهور النوعي بل أخطآ الطريق إليه(٩).

ان عدم التطابق والانسجام بين الظهور الشخصي والنوعي يمكن إرجاعه إلى أحد سببين:

أ ـ عدم استيعاب الشخص لجميع نكات اللغة وقوانين المحاورة مما يؤدي بالتالي إلى عدم القدرة على احراز الظهور النوعي.

ب ـ تأثره بشؤونه الشخصية ومحيطه الثقافي وعمله وغير ذلك فيحصل له انس ذهني خاص بحيث يشكل ذلك حجاباً مانعاً عن درك الظهور النوعي.

ومما لا ينبغي الشك فيه هو أن موضوع اصالة الظهور هو الظهور الموضوعي والنوعي للكلام، لأن الملاك في حجّية الظهور هو الكشف عن المراد الجدي وظهور حال المتكلم.

ان طريقية الظهور وكاشفيته إنّما هي في صراط درك حال المتكلم ومراده الجدي وهذا هو وجه ودليل اعتبار الظهور لدى العقلاء، ومن الواضح افتقاد الظهور الشخصي لهذه الطريقية والكاشفية، مضافاً إلى أن ظاهر حال المتكلم تبعيته لضوابط اللغة والعرف العام، ولم يجعل ذلك على أساس العرف الخاص للسامع القائم على أساس أُنسٍ شخصي وذاتي مختص به، وذلك ان الظهور الشخصي نسبي ومتغير ومتعدد وغير منحصر في ضابطة واساساً المتكلم ـ في الحالة الطبيعية ـ لا يمكنه ان يطلع على خصائص الظهورات الذاتية والشخصية لكي يجعل مراده وفقاً لها(١٠).

والواقع ان أوّل ما يتناوله أي مفسر ومخاطب هو الظهور الشخصي، أي ما

يدور في ذهن كل شخص عند مواجهته للنص، والسؤال هو: انّه كيف يمكننا ان نحرز الظهور النوعي، وما هو السبيل للسلوك بالظهور من الشخصية إلى النوعية ؟

لقد حصر الشهيد الصدر﵀ احراز الظهور النوعي بأحد طريقين:

الأوّل: التمسك بالاحراز التعبدي.

الثاني: التمسك بالاحراز الوجداني.

والمراد من الاحراز التعبدي هو التمسك بسيرة العقلاء، فإنّ الظهور الذاتي والشخصي بحد ذاته أمارة وكاشف عن الظهور الموضوعي، وهذا الكشف وتلك الأمارية ظنيان، وذلك لاحتمال عدم التطابق بين الظهور الشخصي والظهور النوعي، إلّا أنّ السيرة العقلائية قائمة على جعل ما يتبادره كل شخص من الكلام هو الميزان في تشخيص الظهور الموضوعي وهي بالتالي قائمة على الغاء احتمال تأثر الظهور بالأُنس الذهني والشخصي.

إذاً ـ فالطبع العقلائي الأولي قائم على التعويل على الظهور الشخصي وطريقيته وكاشفيته عن الظهور النوعي، ولا يمكن الإغماض عن هذا البناء العقلائي إلّا إذا قام الدليل على عدم تطابقهما، وهو ما يُعبّر عنه بأصالة التطابق بين الظهور الشخصي والنوعي(١١).

وأمّا الطريق الثاني والذي هو التمسك بالاحراز الوجداني والمنهج التحليلي فانّه يقوم على ملاحظة الظهورات الشخصية بالنسبة إلى أفراد متعددين ذوي ظروف وشرائط مختلفة، وفي حالة تطابق هذه الظهورات الشخصية واتحادها يتشكل اطمئنان ـ بحساب الاحتمالات ـ بكون هذا المعنى الواحد من اللفظ عند جميعهم منبثقاً عن نكتة مشتركة ألا وهي قوانين المحاورة العامة لا القرائن والظهورات الشخصية الناشئة من الأُنس الذهني والشخصي للأفراد، وحينئذ فمنشأ هذا الظهور إنّما هو استعمال اللفظ في معناه والعلاقة الواقعية بينهما لا

القرائن الشخصية والأُنس الذهني؛ وذلك لاختلاف الظهور الشخصي في تلك الحالة وتعدده، وقد تقدم أن اختلاف الجو الثقافي والظروف الشخصية يؤديان إلى اختلاف الظهور الشخصي (١٢).

٣ ـ ١: حجّية الظهور النوعي زمن الصدور:

تقدم أنّ موضوع الحجّية هو الظهور الموضوعي، أمّا الظهور الشخصي والذاتي فهو بحد ذاته لا اعتبار به إلّا إذا كان كاشفاً عن الظهور الموضوعي، والظهور الموضوعي هو في الواقع عبارة عن ذهن العرف العام الذي يعيشه نفس المفسر والمخاطب بالنص، وحينئذ نواجه السؤال التالي: قد لا يتحد العرف العام في الزمان الذي يعيشه المفسّر مع العرف العام زمان صدور الكلام والنص، فما الوجه في اعتبار الظهور النوعي للعرف الذي يعيشه المخاطب متطابقاً والظهور النوعي لزمان صدور النص؟

ومرجع هذا التساؤل عبارة عن احتمال زوال الظهور النوعي زمان تكوّن النص والكلام وتبديله ونقله إلى الظهور النوعي في الزمان الذي يعيشه المخاطب والمفسّر، ومعه فلابد من ملاحظة وتحليل هذا الاحتمال ـ احتمال التغيير والنقل ـ وهل انّه قابل للدفع أم لا؟

لقد أجاب الشهيد الصدر ﷺ عن ذلك بجوابين هما:

الجواب الأوّل وهو غير خال عن الابهام، وهو قائم على أساس ادعاء البقاء الوجداني للظهور الشخصي الفعلي، فالظهور الشخصي للفظ يكون في مرحلة الدلالة التصورية ـ عقلائياً ـ كاشفاً عن الظهور النوعي للفظ، ولما كان هذا الظهور الشخصي ما يزال قائماً وجداناً فإنّ احتمال النقل والزوال للظهور الموضوعي يكون منتفياً (١٣).

الجواب الثاني للشهيد الصدر ﷺ والذي نسبه إلى جماعة من محققي الاصول قائم على أصل عقلائي يسمى بـ «أصل عدم النقل»، ومفاد هذا

الأصل ـ المعروف أيضاً بالاستصحاب القهقرائي ـ هو تحكيم وترسيخ ظاهر الكلام في الازمنة السابقة.

والجدير بالذكر ان احتمال تغيير الظهور النوعي ليس ناشئاً دائماً عن احتمال التغيير في المعنى الوضعي والحقيقي للالفاظ ولا نقل المعنى الحقيقي للفظ إلى معنى آخر، وذلك لأن الظهورات السياقية والتركيبية للكلام قائمة على أساس الاحتفاف بالقرائن المتصلة واللبية والارتكازات العقلائية والتي هي في معرض التغيير ايضاً، فمع انّ المسألة هنا ليست في احتمال التغيير والتبدل و وقوع النقل في المعاني الحقيقية للألفاظ إلّا أنّ احتمال تغيير الارتكازات والملابسات والجو الثقافي العام للعرف يؤدي إلى احتمال وقوع التغيير في الظهور السياقي النوعي للكلام.

ومن هنا اقترح الشهيد الصدر﵀ استعمال «أصل الثبات في الظواهر» بدل «أصل عدم النقل»، واعتبار السيرة العقلائية في هذا الباب أوسع من مجرّد التغيير في المعاني الوضعية للألفاظ.

وكيف كان، فالنكتة العقلائية لهذا الأصل والسيرة العقلائية هي ندرة وقوع النقل والتغيير وبطؤهما بنحو لا يشاهد الانسان العرفي ـ بالرغم من معرفته وخبرته ـ تغييراً ملموساً في اللغة من هذه الجهة.

والشاهد على وجود مثل هذا الأصل والسيرة بين العقلاء هو اهتمامهم اهتماماً بالغاً بالاسناد والوثائق للوقف والوصية والعهود والمواثيق القديمة ونحو ذلك، واكتفاؤهم في مقام قراءتها وتفسيرها وفهمها بالظهور الموضوعي لهذا الزمان مع وجود فاصل زماني بين زمان قراءة وتفسير متولي الأوقاف وقرّاء هذه المتون المكتوبة وبين زمان صدورها وايجادها[١٤].

٢ ـ الهدف من فهم النص:

المعروف في علم الأُصول هو انّ الهدف من الرجوع إلى النص وتفسير

وفهم الكلام هو تحصيل المراد الجدي للمتكلم ودرك المعنى الذي قصد بالتفهيم.

والمفسر والقارئ للنص - بعد اعمال قواعد المحاورة والدقة في مضامين الكلام - يحاول كل منهما الوصول إلى ذلك المعنى النهائي للنص والذي هو عبارة عن المدلول التصديقي الجدي للكلام، فاذا قسمنا تاريخ فهم النص [الهرمنيوطيقيا] إلى ثلاث مراحل - المرحلة التقليدية الكلاسيكية والمرحلة الرومانطيقية ومرحلة الهرمنيوطيقيا الفلسفية - نجد انّ الهدف من تفسير وفهم النص في نظر علماء الأُصول ينسجم مع نظرية فهم النص الكلاسيكية والرومانطيقية.

يعتقد العلماء المشتغلون بنظرية فهم المتن المكتوب في هاتين المرحلتين انّ الهدف من فهم المتن والكلام هو درك مراد المؤلف والمتكلم.

وفي مقام القياس نجد انّ الطريقة الرائجة المستعملة للوصول إلى هذا الهدف في علم الأُصول تتناسب تماماً مع الطريقة المتداولة في النظرية الكلاسيكية، وهي أكثر فاصلةً عن نظرية الهرمنيوطيقيا الرومانطيقية، وذلك نظراً للتأكيد البالغ في علم الأُصول على ضرورة الحصول على ظهور نوعي للكلام عن طريق إعمال القواعد العامة في الفهم والمحاورة والدقة في الألفاظ، في حين لا يكتفى بالتفسير القواعدي (كرامايتكال) للكلام والمتن في الرومانطيقية التي أسّسها شلايرماخر وديلتاي، لأنّها ترى ضرورة أن يكون هناك نوع من التنبؤ والحدس الناشئين عن نوع من التفاعل مع المتكلم والمؤلف، ومن أجل الوصول إلى الهدف المتوخى من التفسير تشترط أكيداً بذل الجهد وشيء من النفساوية من أجل الدخول إلى العالم الباطني والذهني للمؤلف والمتكلم عن طريق مزاملته ومرافقته وجعل الانسان نفسه موضعه، ولذا تؤكد على لزوم معرفة الحياة الفردية للمتكلم وخصائص التاريخ الذي عاشه، فانّه كلما كانت المعرفة بالمؤلف أوسع وكان قربنا من جوّه الفكري

ومحيطه أكثر كلما أمكن فهمه ومماشاته أكثر، وحينها تتهيأ أرضية الدخول إلى باطن ذاته، ويتيسّر الوصول إلى الهدف من التفسير أكثر.

وانّنا لا نشهد مثل هذا التأكيد في علم الأُصول على ضرورة المماشاة ودرك الجو الحاكم على زمان وذهن المتكلم، والاهتمام بجوّ نزول الآية وشأن نزولها أو الرواية مثلاً إنّما هو لكون ذلك كالقرينة المتصلة في تشكيل الظهور للكلام، وإلّا فانّه يبقى في حد الظن أو الحدس لا أكثر، ذاك الظن والحدس غير كاشف والذي لا يمكن التعويل عليه في تشخيص مراد المتكلم الجدي، ولابدّ حينئذٍ في فهم المراد الجدي والاقتراب من هدف التفسير من طي مسير الظهور للكلام، ومجارات المتكلم وحدها بامكانها أن تكون في حد الحدس والظن الشخصي ما دام لا يؤيدها الظهور.

يختلف الهدف من التفسير في نظرية فهم النص الفلسفي تماماً مع النمط المتبع في علم الأُصول، فإنّ الهدف من تفسير النص في نظرية الفهم الفلسفي ليس هو الحصول على مراد المؤلف وإنّما الدخول في حوار معنائي مع النص، حيث تكون الكتابة والكلام مستقلين ـ مع غض النظر عن المؤلف والمتكلم بذلك ـ مورد اهتمام الجانبين المتحاورين المفسِّر والقارئ، والتفسير والفهم إنّما هما حصيلة هذا الحوار.

ولا يكون القارئ والمفسِّر للمتن في هذا التقريب ناظراً لمحتواه ومضمونه عن طريق درك الظهور بل يعتبر عنصراً فعالاً، ويكون لرؤيته ونظره ومدركاته القبلية دخالة في حصيلة هذا الحوار لفهم المتن.

٣ ـ تأثير الخلفية العلمية في عملية الفهم:

نظراً إلى انّ الهدف من فهم المتن هو التوصل إلى المراد الجدي للمتكلم والمؤلف عن طريق تنقيح الظهور الموضوعي، فإنّ ذهنية المفسر ورؤيته الخاصة ليست فقط غير مساعدة على فهم المتن بل إنّها تحول دون الوصول

إلى المراد الجدي للمتكلم أيضاً، ومع ذلك فإنّ عملية فهم المتن لا تخلو من جملة معلومات وخلفية ذهنية للمفسر، وهذه المعلومات القبلية غير الناشئة من المتن تشكّل عاملاً مساعداً في عملية الفهم، وتوضيح ذلك يتوقف على ذكر أقسام الخلفية العلمية المتعلقة بفهم المتن.

إلّا انّه ـ وإجمالاً ـ يمكن تقسيم المعلومات التي يتمتع بها القارئ للمتن إلى خمسة أقسام، فإنّ دخالة بعض تلك المعلومات يمكن أن يكون مقبولاً ومعقولاً في عملية الفهم، ويمكن أن تكون دخالة البعض الآخر منها مخلّة وغير مبرّرة في العملية المزبورة.

١ ـ المعلومات الآلية القبلية التي تلعب دوراً في عملية فهم المتن ، فإنّ التعرف على بعض القواعد الأُصولية، علم المنطق، القواعد الأدبية، اللغة، الأُصول والضوابط الحاكمة على المحاورة والتخاطب العقلائي، كل ذلك من جملة المعارف القبليّة الآلية التي لا تلعب دوراً في تعيين محتوى المتن وإنّما هي مجرّد آلات يتوصل بها إلى درك مضمونه فقط.

والمعارف المزبورة لا تحمل المحتوى على المتن وإن كان سبيل الوصول إلى درك محتوى المتن مخدوشاً بدونها.

٢ ـ المعلومات التي تؤثر في اثبات أصل الظهور للكلام. والبعض من هذه المجموعة مربوط بالارتكازات العقلائية الحافة بالكلام، وهذا النحو من الارتكازات هو بحكم القرينة المتصلة بالكلام، والتعرف عليها يساعد في تنقيح الظهور، ويختص البعض الآخر من تلك المعومات بالبراهين التي تقام أحياناً لغرض اثبات أو نفي ظهور معينٍ للكلام، وكنموذج لذلك يمكن الإشارة إلى بحث الأُصوليين للصحيح والأعم وأيضاً مبحث المشتق، فانهم باقامتهم البرهان على استحالة تعقل وجود جامع بين أفراد الصحيح والأعم أو بين المتلبس والذي انقضى عنه زمان التلبس (في بحث المشتق)، يستدلون على

نفي وضع الأسماء للجامع بين الصحيح والأعم أو بين المتلبس والمنقضي عنه، وذلك لأن اثبات ظهور الكلام في الجامع فرع إمكان الوضع لذلك الجامع، وحيث لا يمكن الوضع ثبوتاً، إذاً فلا يمكن أن يكون للفظ ظهور في الجامع اثباتاً (١٥).

٣ ـ قد تساعد معلومات المفسِّر عن المتكلم ـ أحياناً ـ في فهم الكلام، وكنموذج على مثل هذه الخلفية العلمية يمكن ذكر الاعتقاد بكونه تعالى حكيماً وعالماً مطلقاً، فإنّ هذا الاعتقاد يُعد أرضية أساسية للأخذ بعموم وإطلاق كلامه تعالى، وللتمسك بجميع لوازم العبارات اللفظية والمنطقية.

٤ ـ قد تؤثر المعلومات والمعطيات القبلية اليقينية أحياناً في فهم المراد الجدي من الكلام، وإن لم تلعب دوراً في تنقيح الظهور الموضوعي له، فهناك موارد يُحرز فيها الظهور الموضوعي من الكلام للقارئ والمفسِّر، لكن ولعدم الانسجام بين هذا الظهور وبين الأمر المسلّم والقطعي عقلاً لا يمكن أن يكون ذلك هو المعنى الظاهري من المراد الجدي للمتكلم، وحينئذٍ لابدّ من ايجاد الانسجام بين المراد الجدي للكلام والمعلوم القطعي، وغض الطرف ـ بسبب تلك الخلفية العلمية ـ عن هذا الظهور الموضوعي في فهم المراد الجدي.

٥ ـ القسم الخامس يختص بالمعلومات الظنية وغير اليقينية، وهي التي تدخل بواسطة المفسّر ـ سواء كان عالماً بذلك أم لا ـ في تنقيح محتوى الظهور الموضوعي أو في درك المراد الجدي، والبحث المعروف بـ «التفسير بالرأي» هو من قبيل هذه المعلومات.

٤ ـ التفسير بالرأي:

يقع تفسير المتن دائماً في معرض آفة التفسير بالرأي، ونظرية الأُصوليين التفسيرية تؤكد على ضرورة اجتناب هذه الآفة، فإنّ دخالة أي نوع من

المحاكمات والخلفيات العلمية للمفسر والقارئ تضر بعملية الفهم والدرك الصحيح للمتن، هذا في الوقت الذي تجيز فيه أغلب النظريات التفسيرية الحديثة في عملية فهم المتن المعاصرة دخالة عنصر التفسير بالرأي لا بل تؤكد على ضرورته، فإنّ تفسير المتن في نظر هؤلاء ـ أساساً ـ هو من مقولة التفسير بالرأي، والتفسير بدون إعمال الرأي وإبداء النظر والخلفية العلمية أمر غير ممكن.

إلّا انّ تأكيد الأُصوليين على ضرورة اجتناب إعمال الرأي والتفسير على أساس المحاكمات المسبقة لا يعني عدم الدقة والتأمل في محتوى المتن والظهور النوعي والاكتفاء بالنظر السطحي له.

والواقع انّ الوصول إلى المعنى الظاهري للمتن بحاجة في كثير من الموارد إلى تدبرٍ وتأملٍ وإعمالٍ للنظر والتفاتٍ إلى المناسبات والقرائن والارتكازات، سيما لو كان ذلك الظهور ظهوراً سياقياً، وحينئذٍ ألا توجب مثل هذه الأُمور عدم خلو التفسير للمتن عن التفسير بالرأي؟

يجيب الشهيد الصدر ﷺ عن هذا السؤال، فيقول: انّ الدقة وإعمال الرأي من جهة الشرّاح والمفسرين للنصوص إنّما هو لغرض التوصل إلى الدال لا إلى المدلول ومحتوى النص، بمعنى انّ امعان النظر والتدبر يؤثران في استحصال النكات والالتفات إلى الخصوصيات التي تعطي الكلام ظهوراً في المعنى بحيث لو شرحها للآخرين والفتهم اليها لسلّموا بالظهور في ذلك المعنى، وهذا ليس تفسيراً بالرأي أبداً.

والسرّ في اختلاف آراء العلماء في فهم النص يرجع أحياناً إلى هذه الجهة بمعنى أنّ جماعة التفتوا إلى بعض القرائن والنكات بسبب إعمال الدقة والتدبر، فيما كان عدم التفات الآخرين لذلك عائداً إلى عدم دقتهم وغفلتهم مما أدّى بهم إلى فهم ظاهر الكلام بنحو آخر(١٦).

والنحو الآخر من التفسير بالرأي هو الاهتمام بالجانب الذاتي والشخصي في قبال الجانب الموضوعي والنوعي والعمل بالظهور الشخصي بدلَ العمل بالظهور النوعي، وقد يكون ذلك غير متعمداً، فإنّ الجزم بمعنى خاص وعدم الدقة في جوانب معنى الكلام جعل بعض المفسرين ـ وبدلاً من التسليم قبال النص ـ يصب ذلك في قالب معنى خاص غافلاً عن سائر الجوانب الأُخرى للمعنى، وتفسير القرآن الكريم تفسيراً عرفانياً محضاً أو تفسيراً خاصاً آخر كالتفسيرات الكلامية المختلفة للقرآن الكريم هو نموذج آخر من التفسير بالرأي.

٥ ـ حجّية التفسير:

تواجه أغلب التوجهات المعاصرة في مجال تفسير المتن مشكلة الاعتبار والحجّية للفهم والتفسير، وذلك انّه مع استبعاد مراد المؤلف عن الميدان، والاعتقاد بدخالة الخلفية الذهنية للمفسر في عملية الفهم تعززت جنبة النزعة الذهنية والفعالية الشخصية للمفسر وانخدشت بالتالي الحيثية الواقعية العينية للكلام.

إنّ دور القارئ وذهنيته في نظرية الفهم المعاصر تتجاوز في الغالب دور المتن في تكوين الفهم، خصوصاً لدى بعض الفرق التي تنكر الوجود المعنوي والنهائي للفظ في النص، حيث جعلوا من عملية الفهم لعبة للمعاني، فكان تفسير المتن لديهم نوعاً من أنواع لعبة الشطرنج اللامتناهية ذلك انّ اللعب بالمعاني غير متناهي أبداً.

والملاحظ على هذه الفرقة هو انّ الفهم العيني للمتن والكلام وجعله من الموازين المعتبرة يفقده الموضوعية، وامّا في النظرية التفسيرية للأُصوليين فإنّ الهدف من التفسير هو الحصول على فهم معتبر وحجة، والمراد من الحجّية هنا هو معناها الأُصولي، أي الفهم الذي يكون منجّزاً ومعذّراً، وهذا

الفهم الحجّة والمعتبر يتشكل في وقتٍ يكون فيه الظهور الموضوعي للكلام قائماً على أساس الأُصول والقواعد الحاكمة على المحاورات فيكون الفهم المتحصل بناءً على ذلك فهماً مضبوطاً.

إنّ الحجّية المنطقية التي هي بمعنى إثبات الحق والمطابقة للواقع غير الحجّية الأُصولية، ونحن في مقام تفسير المتن لسنا بصدد الحجّية المنطقية، فلا يكون الفهم المعتبر الذي نعتمده في التفسير هو الفهم المطابق للواقع، وذلك لأن هذا المعنى قلّما يكون قابلاً للإحراز والإثبات.

هذا، مضافاً إلى أنّ موارد الحجّية الأُصولية أعم منها في الحجّية المنطقية، فقد يكون الفهم المعتبر غير مطابقٍ للواقع والحق، إذ المهم في تفسير المتن هو مطابقة التفسير للمعايير الحاكمة على فهم المتن والمحاورة، وأيضاً كون المعنى متحصّلاً عن طريق الظهور الموضوعي دون إثبات حقّانيته المنطقية.

وهذا المعنى للحجية منسجمٌ أيضاً مع وجود الاختلاف في الفهم والتفسير، فإنّه قد يكون للمتن الواحد عدة تفاسير في وقتٍ واحدٍ كلّها حجة ومعتبرة لكن بشرط أن يكون الظهور الموضوعي لكل منها ممنهجاً وذا شواهد عقلائية.

كلمة أخيرة:

لا يخفى أنّ الترقي الحاصل في كل فرع من العلوم والمعارف البشرية رهين جهد علمي بذله العلماء للجواب عن الأسئلة الجديدة المطروحة، وبعض تلك الأسئلة رهين الجهد العلمي للعلماء في ذلك الفرع، فيما البعض الآخر حصيلة الارتباط والعلاقة التي تربط كل فرع من فروع المعرفة بالفروع الأُخرى.

انّ تكامل الفلسفة ليس فقط رهين ما طرحه الفلاسفة من أسئلة، بل للمتكلمين وسائر العلماء أيضاً دور في طرح تلك الأسئلة الجديدة والمناظرة مع الفلاسفة.

والمسألة في علم الأُصول أيضاً من هذا الوادي، فإنّ الكثير من الأسئلة المطروحة في هذا المقال لم يتفاعل معها علماء الأُصول بصورة مباشرة، ولم يكن جهدهم العلمي مبذولاً في سبيل الإجابة عنها.

انّ لعلمائنا الأُصوليين نظرية تفسيرية خاصة لم يروا حاجة إلى البحث في ابعادها، ومن هنا لم يُعر علماؤنا الأُصوليين أهمية وبشكل جدي لما يطرح اليوم من أبحاث جديدة في نظرية فهم النص التي شغلت أذهان الكثير، وما نقلناه عن الشهيد الصدر ﷺ في هذا المقال من نكات علمية دقيقة وقيّمة ليس لها جذور في مباحث علم الأُصول الرائجة وإنّما هي نابعة من فطنته وذكائه ﷺ الخاصين، فانّه لو اهتم علماء الأُصول بمثل تلك الأسئلة بحيث تنقلب إلى أبحاث جدية ورسمية في علم الأُصول لشهدنا في القريب العاجل الثراء لهذه الأبحاث، ولأمكن عرض نظرية تفسير النص بأبعادها المختلفة بوضوح أكثر، ولكانت هذه النظرية في مقام مواجهة الفرق الفكرية الأُخرى ذات عطاء أكثر ثراءً.

الهوامش

(١) المقال الذي بين يديك مترجم عن الفارسية (التحرير).

(٢) بحوث في علم الأُصول، السيد محمود الهاشمي، تقرير أبحاث السيد محمّد باقر الصدر ١: ١٣٢.

(٣) بحوث في علم الأُصول ١: ٦٧ ـ ٧٢.

(٤) المصدر السابق ٤: ٢٦٦.

(٥) المصدر السابق ١: ١٣٣.

(٦) المصدر السابق ٣: ٣٧٦.

(٧) المصدر السابق ٤: ٢٦٨.

(٨) المصدر السابق ٣: ٣٧٤.

(٩) المصدر السابق ٤: ٢٩١.

(١٠) المصدر السابق: ٢٩٢.

(١١) المصدر السابق ١: ١٦٧.

(١٢) المصدر السابق ٤: ٢٩٣.

(١٣) المصدر السابق ١: ١٧٢.

(١٤) المصدر السابق ٤: ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(١٥) المصدر السابق: ٣٠٠.

(١٦) المصدر السابق: ٢٨٦.